

Distr.: General  
21 March 2001  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار  
غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من  
جميع جوانبه  
الدورة الثالثة

١٩-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آذار/مارس موجهة إلى رئيس اللجنة التحضيرية من  
الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة، يميل بها آراء ومقترحات عملية من  
الوفد البلغاري بشأن الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس اللجنة  
التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة  
الخفيفة من جميع جوانبه، وهي، إذ تراعي ما طلبه الرئيس من إبقائه على علم بالأنشطة دون  
الإقليمية والإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن أهمية مشاركة  
ممثلي تلك المنظمات في أعمال اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه، تتشرف بأن تطلب تعميم  
الآراء والمقترحات العملية المرفقة المقدمة من الوفد البلغاري، كوثيقة من وثائق اللجنة  
التحضيرية. (انظر المرفق والضميمات).

## المرفق

## آراء ومقترحات عملية من الوفد البلغاري

- إنا نعتبر أن من شأن مشاركة المنظمات المختلفة الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بمشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الإعداد للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه فضلاً عما سيتبعه من تنفيذ لبرنامج العمل، أن تساهم في التوصل إلى حلول وافية وفعالة بما في ذلك على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.
- إيؤيد الوفد البلغاري اعتماد برنامج عمل يجمع بصورة فعالة بين التدابير الملموسة ذات الطابع الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.
- إنا نعلق أهمية خاصة على المحافل والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية فهي في موضع يمكنها من التوصل إلى حلول عملية للمشاكل المحلية المتعلقة بالاتجار غير المشروع وتراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزروع للاستقرار في بعض المناطق في جنوب شرق أوروبا.
- إنا نرى أنه على اللجنة التحضيرية أن تولي الاعتبار الواجب للأنشطة التي تتناول المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة جنوب شرق أوروبا، والتي يضطلع بها في إطار طاولة العمل ٣ (مسائل الأمن) من ميثاق الاستقرار.
- إنا نقترح أن يوجه رئيس اللجنة التحضيرية دعوة إلى السفير كيم ترافيك، رئيس طاولة العمل ٣ من ميثاق الاستقرار للمشاركة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.
- تود بلغاريا أن ترى أن جهود المجتمع الدولي تراعى بشكل شامل في مرفق برنامج العمل المنقح (A/CONF.192/PC/L.4/Rev.1)، والمقصود هنا هو جهود المجتمع الدولي المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمضطلع بها في مختلف المحافل والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية التي تهتمنا وهي بالتحديد ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والفريق العامل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمشارك بين منظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية.

وفيما يتعلق بالنقاط المذكورة أعلاه نود أن نوجه أنظار اللجنة التحضيرية إلى التطورات التالية:

### في إطار ميثاق الاستقرار:

أ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اعتمدت بلدان جنوب شرق أوروبا، بما فيها بلغاريا، إعلانا مشتركا ينص على استعدادها للتعاون لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جنوب شرق أوروبا وذلك بجمع الكميات المملوكة بصورة غير مشروعة وضمان تدميرها. (إعلان استنبول).

أ في كانون الأول/ديسمبر، قامت بلغاريا باستضافة وتنظيم مؤتمر إقليمي يعنى بضوابط التصدير، واعتمد هذا المؤتمر وثيقتين هامتين هما: الإعلان المشترك الخاص بعمليات النقل المسؤول للأسلحة، والبيان الخاص بتحقيق الانسجام في شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

أ في إطار مهمة بلغاريا كرئيس مشارك لطاولة العمل ٣ المعنية بمسائل الأمن من ميثاق الاستقرار، عملت بلغاريا بنشاط لمعالجة المسائل التي تهم موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وخلال دورة طاولة العمل ٣ المعقودة في صوفيا في ٤-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تم الاتفاق على مشاريع محددة لتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار شراكة مع الولايات المتحدة والنرويج وألمانيا. ونظرت الوفود في إمكانية إنشاء آلية مخصصة غير رسمية لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالأسلحة الصغيرة.

أ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قامت بلغاريا، بالاشتراك مع كندا، بتنظيم واستضافة حلقة دراسية تابعة لميثاق الاستقرار تعنى بتجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها.

### في إطار الاتحاد الأوروبي:

إن بلغاريا، بوصفها بلدا مرتبطا بالاتحاد الأوروبي، تنضم باستمرار إلى المواقف والبيانات والإعلانات والقرارات المشتركة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في المنظمات الدولية في ميدان مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار. وفي عام ١٩٩٨ انضمت بلغاريا إلى مدونة السلوك في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتجارة الأسلحة، كما انضمت عام ١٩٩٩ إلى القرار المتعلق بالعمل المشترك في مجلس الاتحاد الأوروبي لمنع تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بصورة تزعزع الاستقرار.

## في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

كبلد مشارك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعتبر بلغاريا أن وثيقة المنظمة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمعتمدة بتوافق الآراء هي أكثر من مجرد خطوة عملية هامة لمكافحة الاتجار غير المشروع وتكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة تزعزع الاستقرار في منطقة المنظمة، فهي أيضا إسهام كبير في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠١ اعتمدت حكومة جمهورية بلغاريا قرارا لتنفيذ وإعمال المبادئ والأعراف والمعايير الواردة في وثيقة المنظمة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

## في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي/مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية:

- في ٢-٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وبمبادرة من هولندا وبلغاريا، تم إجراء حلقة دراسية في لاهاي لمناقشة معايير الإدارة الآمنة للمتراكم من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- وعلى سبيل المساهمة في التحضير للمؤتمر، نود أن نقدم إلى اللجنة التحضيرية الوثائق التالية التي تم بصفة خاصة في رأينا منطقة جنوب شرق أوروبا:
- ١ - إعلان استنبول لتدمير الفائض والمصادر من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعتمد في عام ١٩٩٩.
- ٢ - موجز أعده رئيس المؤتمر الإقليمي المعني بضوابط التصدير المعقود في صوفيا في ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والوثيقتان اللتان اعتمدهما المؤتمر:
- الإعلان المشترك الخاص بعمليات النقل المسؤول للأسلحة؛
- البيان الخاص بتحقيق الانسجام في شهادات المستعمل النهائي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.
- ٣ - نتائج الحلقة الدراسية التابعة لميثاق الاستقرار والمعنية بتجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها، والتي انعقدت في صوفيا في الفترة ١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بالتعاون مع كندا.
- ٤ - مقتطف من استنتاجات دورة طاولة العمل ٣ التي انعقدت في صوفيا في الفترة ٤-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

## الضميمة الأولى

### المنسق الخاص لميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا

### الإعلان الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

نظرا لآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على الاتجار المفرط وغير المنضبط وغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنسبة لمناطق النزاع وللاستقرار ما بعد النزاع في جنوب شرق أوروبا،

تعلن جمهورية ألبانيا، وجمهورية بلغاريا، والبوسنة والمهرسك، وتركيا، ورومانيا، وجمهورية سلوفينيا، وجمهورية كروانبا، ومقدونيا، وجمهورية مولدوفا، وجمهورية هنغاريا، عن استعدادها لمضاعفة الجهود الرامية إلى ما يلي:

- ضبط ومصادرة المنقول بصورة غير مشروعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذلك باللجوء إلى أمور منها مثلا العمل المنسق مع المبادرات المتعددة الأطراف من قبيل مركز مكافحة الجريمة في بوخارست وغيره؛

- تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتم مصادرتها كنتيجة لأعمال ضبط الاتجار غير المشروع؛

- تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتبقية تحت سيطرتها زيادة عن احتياجاتها المشروعة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن الأسلحة المتراكمة الخاضعة لسيطرتها واللازمة لدفاعها؛

كذلك:

- ترحب بالاتفاق على استخدام مركز مكافحة الجريمة في بوخارست لاقتسام المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية؛

- ترحب بالجهود المماثلة المبذولة في محافل أخرى لمواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها بصورة تزعم الاستقرار؛

- تعلن استعدادها للعمل سوية ومع الدول الأخرى المهتمة لتحديد الاحتياجات من المساعدة لتدمير وتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وللسير بهذا الموضوع في الاجتماع المقبل لطاولة العمل الأمني؛

- وهي على استعداد لدعوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد تدمير الأسلحة.

**الضميمة الثانية**  
**المؤتمر الإقليمي المعني بضوابط التصدير**  
**صوفيا، ١٤ - ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩**

**موجز من إعداد الرئيس**

بناء على دعوة من الحكومة البلغارية، عقد مؤتمر إقليمي معني بضوابط التصدير في صوفيا، في الفترة ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وذلك برعاية ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وشاركت في رعاية المؤتمر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك في المحفل ١٢ بلدا من جنوب شرق أوروبا ومن وسط أوروبا. كذلك حضر المؤتمر ممثلون عن المنسق الخاص لميثاق الاستقرار والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الأوروبية وترتيب واسنار.

وفي الكلمة الافتتاحية، شدد السيد فالنتين فاسيليف، وزير التجارة والسياحة البلغاري، على الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة التعاون والتنسيق بين الدول في المنطقة لمنع تدفق الأسلحة غير المشروع فضلا عن تطوير نظم فعالة لضوابط تصدير الأسلحة ومواد الاستعمال المزدوج.

وخلال أربع جلسات عمل، تركزت المناقشات على تنفيذ سياسات عدم الانتشار ووضع نظم وطنية فعالة لضوابط التصدير. وقدمت عدة وفود دراسات حالات مختلفة توضح الجوانب المختلفة لنظم ضوابط التصدير وتدابير الإنفاذ المحددة المعمول بها في بلدانها. وقدم الوفد البلغاري معلومات تفصيلية عن نظام ضوابط التصدير الوطني في بلده، بما في ذلك وضع السياسات والتنسيق فيما بين الوكالات، فضلا عن التعاون الدولي والإقليمي في هذا الميدان.

وقدم وفد الولايات المتحدة عددا من التقارير حول أهمية إنفاذ ضوابط التصدير ودور اقتسام المعلومات في تحقيق هذا الهدف. وجرى التشديد على أن بلدان المنطقة هي الأفضل علما بما يمكن من انتهاكات ومن طرق التجارة المستخدمة في العمليات غير المسموعة. فتبادل المعلومات عبر الحدود هو أفضل ما يمكن من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وناقش تقرير آخر تزايد الصبغة الدولية لتطوير المنتجات، مما يعتبر من الأسباب الهامة للتعاون الإقليمي. كذلك ناقش المشاركون من الولايات المتحدة دور إنفاذ القوانين في ضوابط التصدير وتبادل المعلومات وتطوير مصادر المعلومات واستعمال وفعالية العقوبات الجنائية والإدارية وآليات الإنفاذ وأهمية ضوابط التكنولوجيا غير الملموسة. كما جرى التأكيد على الحاجة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات العاملة في مجال وضع السياسات

وإنفاذ القوانين في جهودها المتعلقة بضوابط التصدير. وعرضت دراسات حالات توضح تحريات ومقاضة انتهاكات ضوابط التصدير. وأشار ممثلو وزارة التجارة الأمريكية إلى عدة مصادر للمعلومات تستخدم في مسائل ضوابط التصدير.

وقدم وفد بولندا تقريراً عن اللوائح الشاملة.

ووضع أثناء المؤتمر اقتراحان لوثيقتين سياسيتين مشتركتين على أساس المناقشات.

ووافق المشتركون على نص إعلان مشترك خاص بعمليات النقل المسؤول للأسلحة يشدد على إرادة المشتركين في مضاعفة الجهود لتعزيز مزيد من التعاون والمسؤولية والشفافية في هذا المجال. وأعربوا عن استعدادهم لتوسيع تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة ولممارسة أقصى ما يمكن من ضبط النفس في نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع والامتناع عن بيع الأسلحة ومواد وتكنولوجيات الاستعمال المزدوج لمستعملين نهائيين غير مسؤولين أو لاستعمالات نهائية غير مسؤولة. واتفقت البلدان على منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة من خلال تدابير مسؤولة في المنطقة وعلى الامتثال للمعايير والقرارات الدولية ذات الصلة.

كذلك اتفق المشتركون من حيث المبدأ على نص بيان خاص بتحقيق الانسجام في شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي وأعربوا عن استعدادهم لتطوير معلومات منسجمة لهذه الشهادات على أساس أفضل ما يوجد من أحكام وممارسات. وكان هناك فهم مشترك مؤداه أن عدد المؤسسات الحكومية والمسؤولين المخولين بإصدار وتوقيع هذه الشهادات ينبغي أن يكون على أدنى ما يمكن كما ينبغي أن تعطى أسماء هذه المؤسسات وهؤلاء المسؤولين إلى الحكومات الأخرى عند الطلب.

وساد تفهم مشترك مؤداه أن نصّ الوثيقتين أُقرا بشرط الرجوع إلى جهة الاختصاص، وأن جميع الدول التي شاركت فيهما ستقوم رسمياً بإخطار بلغاريا، بصفتها رئيس المؤتمر، بموافقتها على الانضمام إلى الإعلان الخاص بعمليات النقل المسؤول للأسلحة، والبيان الخاص بتحقيق الانسجام في شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي. ولا بد من التقدم بهذا الإخطار في أقرب وقت ممكن، في موعد لا يتجاوز ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وأعلن ممثلو ألبانيا وبلغاريا وبولندا وتركيا وسلوفاكيا وهنغاريا والولايات المتحدة أثناء وجودهم في المؤتمر إقرارهم للإعلان الخاص بعمليات النقل المسؤول للأسلحة.

ونوقشت أيضا أفكار مختلفة تتعلق بتدابير المتابعة الممكنة. وقدم اقتراح بعقد اجتماع للمتابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ يمكن إتمامه في فيينا، من أجل تبادل المعلومات عن تنفيذ الوثيقتين السياسيتين المشتركتين. وطرح أيضا أفكار تناولت المزيد من تدابير المتابعة في عام ٢٠٠٠، ونوقشت مسألة مدى استمساك الدول والمنظمات الأخرى بأهداف الوثيقتين.

ورحب المشتركون بفكرة توجيه الدعوة إلى جميع الدول والمنظمات المعنية بعملية ميثاق الاستقرار للانضمام إلى الإعلان الخاص بعمليات النقل المسؤول للأسلحة والبيان الخاص بتحقيق الانسجام في شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي.

ووفقا للنتائج التي توصل إليها اجتماع طاولة العمل ٣ من ميثاق الاستقرار، المعقود في أوسلو في يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ستقوم بلغاريا بتقديم تقرير عن نتائج المؤتمر إلى الاجتماع المقبل لطاولة العمل ٣ المقرر عقده في سراييفو في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

\* \* \*

## إعلان مشترك عن عمليات النقل المسؤول للأسلحة

صوفيا، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

ستقوم البلدان المشاركة\* في مؤتمر صوفيا المعني بضوابط التصدير، المعقود في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، مساهمة منها في بلوغ أهداف ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، بمضاعفة جهودها من أجل زيادة مستويات التعاون والمسؤولية والشفافية فيما يتعلق بسياساتها المعنية بمراقبة صادرات الأسلحة.

وتؤكد هذه البلدان من جديد أن بيع السلاح يمثل جانبا مشروعاً في التجارة الدولية، لكنها تؤيد هدف منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وأن يكون ذلك على نحو خاص عن طريق اتخاذ إجراءات متضافرة في المنطقة. وتسلم هذه البلدان بضرورة التمييز بين نقل الأسلحة الذي يسهم بشكل مشروع في كفاءة الدفاع والأمن الوطنيين، ونقل الأسلحة الذي يضاعف حدة عدم الاستقرار والتوتر والعنف، ويسبب خسارة في الأرواح البشرية في مناطق الصراع، أو نقل الأسلحة الذي يمكن أن يسهم في بناء ترسانات في أيدي متلقين يتسمون بعدم المسؤولية.

وتعيد هذه البلدان تأكيد الالتزامات التي تقع على عاتقها في ميدان نقل الأسلحة باتباع المعايير والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وسائر المنظمات والمؤسسات الدولية، حسب الاقتضاء، وإدماج هذه المعايير والقرارات حسبما تقتضي الحاجة في تشريعاتها وممارساتها الوطنية.

وإذ تحيط علما بمطامح بعض الدول المشاركة في المؤتمر في الانضمام إلى عضوية ترتيب واسينار، تُقر بالدور المهم الذي يضطلع به هذا الترتيب وسواه من الأنظمة الدولية لعدم الانتشار، فيما يتعلق بتعزيز فعالية ضوابط التصدير.

وبغية تحقيق هذه الأهداف تعلن استعدادها توسيع نطاق المشاركة في المعلومات المتعلقة بنقل الأسلحة، وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في نقل الأسلحة إلى مناطق الصراع، وتمتنع عن بيع الأسلحة والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج إلى المستعملين النهائيين غير المتحلّين بالمسؤولية أو الاستعمالات النهائية غير المسؤولة. وقد أعلنت اليونان تأييدها التام لهذا الإعلان.

كما أعرب ممثل المنسق الخاص لميثاق عدم الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، وممثل رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن تأييدهما التام للإعلان.

ودعا المشتركون في مؤتمر صوفيا جميع الدول والمنظمات المعنية بعملية ميثاق الاستقرار إلى الانضمام إلى هذا الإعلان.

\* \* \*

## البيان الخاص بتحقيق الانسجام في شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي

صوفيا، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

دعما للجهود الرامية إلى زيادة الاستقرار والتعاون الإقليميين، وتعزيز السياسات الوطنية المسؤولة لضوابط التصدير، تعلن الدول المشاركة\* في مؤتمر صوفيا المعني بضوابط التصدير، المعقود في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، استعدادها لإعداد معلومات منسجمة عن شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي. بما يتوافق مع أفضل الممارسات المتبعة حاليا، واستخدامها من أجل الأصناف التي تخضع لضوابط التصدير.

وتتفهم جميع هذه البلدان أن شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي التي تصدر استنادا إلى أفضل الأحكام والممارسات الراهنة تسهم في زيادة تخفيض خطر النقل غير المشروع.

وتعتقد أن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة في سائر شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي ينبغي أن يشمل: اسم وعنوان المستعمل الأجنبي النهائي؛ والاستعمال النهائي إذا كان منطبقا؛ وبلد المقصد النهائي؛ والسلعة وأوصافها؛ والكمية؛ والمرسل إليهم والمشترون الوسطاء؛ ومراجعة الشهادات أو التصديق عليها من قبل المصلحة الحكومية المختصة. ويشددون على أهمية التقليل إلى أدنى حد من عدد المصالح الحكومية والموظفين الحكوميين المأذون لهم إصدار شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي وتوقيعها. وسيجري تداول أسماء المصالح والموظفين المأذون لهم إصدار شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي مع الحكومات الأخرى، بناء على طلبها، من أجل مساعدتها في التحقق من شهادات الاستعمال النهائي والمستعمل النهائي.

وقد أعلنت اليونان تأييدها التام لهذا الإعلان.

كما أعرب ممثل المنسق الخاص لميثاق عدم الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وممثل رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن تأييدهما التام للإعلان.

ودعا المشتركون في مؤتمر صوفيا جميع الدول والمنظمات المعنية بعملية ميثاق الاستقرار إلى الانضمام إلى هذا الإعلان.

\* \* \*

## الحلقة الدراسية التابعة لميثاق الاستقرار والمعنية بتجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها

صوفيا، ١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

### الاستنتاجات

عقدت في صوفيا ببلغاريا، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الحلقة الدراسية التابعة لميثاق الاستقرار والمعنية بتجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها، مع التركيز بوجه خاص على الحالة في جنوب شرق أوروبا. وشرعت في عقد الحلقة الدراسية وشاركت في استضافتها ورئاستها حكومتا بلغاريا وكندا. وتكلم في الجلسة

الافتتاحية للحلقة الدراسية كل من السيد فاسيلي تاكيف، نائب وزير الشؤون الخارجية في بلغاريا، والسيد فليزار شالامانوف، نائب وزير الدفاع في بلغاريا، وسعادة السيد رالف غيرارد، سفير كندا لدى بلغاريا. وقد أبرزوا الأهمية التي تمثلها القضايا المطروحة في جدول أعمال الحلقة الدراسية بالنسبة للأمن والاستقرار الإقليميين.

وضمنت الحلقة ممثلين وخبراء من أكثر من ٣٠ بلدا ومنظمة مشاركة في ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. ولوحظ أن هذه الحلقة مثلت أول منتدى لميثاق الاستقرار يتصل بأمن المنطقة يحضره ممثلون عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقوبل هذا التطور بالترحيب.

وعلى مدى الأيام الثلاثة للحلقة الدراسية، أجرى المشتركون مناقشات فنية غطت نطاقا كبيرا من القضايا يتصل بمنع التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع التركيز بوجه خاص على أنشطة تجميع وتدمير هذه الأسلحة. كما درست الحالات والبرامج ذات الصلة التي نفذتها بلدان في المنطقة بدعم من منظمات دولية وبلدان مانحة. وتبادل المشتركون أيضا معلومات بشأن الخبرات والممارسات الوطنية التي يجوزونها في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وجرى التركيز على ضرورة تطبيق نُهج مختلفة تتناسب مع الأحوال والاحتياجات المحددة لكل بلد.

وانصب اهتمام المشتركين بالدرجة الأولى على الجوانب المختلفة لعملية تدمير الأسلحة والوسائل الكفيلة بتنفيذها بطريقة فعالة واقتصادية من حيث التكلفة. وفي هذا السياق، قدم السيد ديفيد ديكليرك من كندا عرضا رئيسيا شاملا استُخدم أساسا للمناقشة. وجرى النظر أيضا في الأساليب المختلفة للتدمير، ودرست الوفود العوامل المتصلة بعملية التدمير من منظوري المانحين والدول المتأثرة. وشدد عدد من المشاركين على الأهمية الخاصة التي تحظى بها مسألة تدمير الذخائر.

ورأت جميع الوفود أهمية المضي قُدما في ميدان تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بخطوات عملية متضافرة. وبناء على دعوة من وزارة الدفاع البلغارية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر قام المشتركون بزيارة مرفق التدمير الصناعي "تيريم" الكائن ببلدة فليكو تارنوفو وحضروا استعراضا عمليا للطرائق والأساليب المستعملة في تدمير الأنواع المختلفة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأتاح هذا الاستعراض للمشاركين فرصة متابعة التطبيق العملي لمضمون مناقشتهم في اليوم الأسبق. وحظيت القدرة الوطنية البلغارية في مجال تدمير الأسلحة الفائضة بتقييم إيجابي من جانب المشتركين.

ودرست الحلقة الدراسية مشاريع تجميع الأسلحة المتصلة ببلدان جنوب شرق أوروبا، وأمعت في الدروس المستفادة في البلدان الأخرى بالمنطقة. وحظي باهتمام خاص مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون، الأسلحة مقابل التنمية، المطبق في ألبانيا والدروس المستفادة من عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام في أمريكا اللاتينية، والمستمدة أيضا من العمليات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتصل بالتسويات اللاحقة لانتهاج الصراع المرمة في عدة بلدان.

وقُدمت إفادة للمشاركين من جانب أحد أعضاء فريق خبراء الولايات المتحدة الأمريكية/النرويج الذي أجرى زيارات تقييمية في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلغاريا، تناولت بعض النتائج الأولية لمهمة الخبراء. وحظيت بالثناء مبادرة الولايات المتحدة والنرويج بشأن تقديم مساعدة مكيفة وفقا للاحتياجات المحددة لبلدان المنطقة.

واختتمت الحلقة الدراسية بمناقشات شملت تقارعا للأفكار بشأن موضوع "من المسؤول عن عمل ماذا في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"، وقدمت استعراضات من منظور الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي/مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، وترتيب وأسّينار، وميثاق الاستقرار. وتمثلت إحدى المدخلات المفيدة التي قدمت إلى المناقشة في البيان الذي أدلت به السيدة بيغي ماسون بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة للخبراء المعني بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المقرر انعقاده في عام ٢٠٠١. وقد عقد الفريق اجتماعا غير رسمي في صوفيا بالتوازي مع الحلقة الدراسية. وأكدت المناقشة أيضا الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماعات سابقة بشأن ضرورة تجميع الجهود بين سائر الهيئات الدولية المختصة على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل التعامل بنجاح مع التحديات المعقدة التي يطرحها توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بشكل مفرط. وفي هذا السياق سلّم المشتركون بالقيمة المضافة لمناقشات صوفيا التي اقترنت باستعراض تطبيقي لعملية تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالنسبة لزيادة تبادل المعلومات وتحقيق التفاعل في هذا المجال الذي يحظى باهتمام دولي متزايد.

وفي أثناء الحلقة الدراسية أثّرت أفكار وتوصيات عديدة ورأى الرئيس أن الأفكار والتوصيات الواردة فيما يلي تستحق أن يشار إليها بصورة خاصة:

- يتعين أن تتضمن ولايات دعم السلام صريحة تتعلق بالتجميع والتدمير المبكرين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

- يتعين أن تتضمن شروط تسويات السلام، حسبما كان ذلك ملائماً، عمليات جزئية لترع السلاح.
- ينبغي قدر الإمكان استخدام منهجيات تدمير سليمة من الناحية البيئية، مع العلم بأنه لا توجد وسيلة تدمير ميسورة يمكن أن تعتبر سليمة من الناحية الأيكولوجية بنسبة مائة في المائة.
- يتعين أن تدعم الدول العمل الذي يقوم به في الوقت الحاضر الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وضع كتيب عن أساليب التدمير السليمة من الناحية البيئية.
- أن التدمير عملية غير مستعصية من الناحية التقنية، ويجب ألا يكون مجهوداً مكلفاً. فهناك الكثير من العمليات الفعالة والكفؤة من ناحية التكلفة يمكن الاستعانة بها اعتماداً على الحالة المحددة. ومن الممكن أن تكون الفائدة المتصلة بتدمير الأسلحة الصغيرة مرتفعة للغاية.
- من المسلم به أن تدمير الذخائر والمتفجرات يمكن أن يكون أكثر كلفة وتعقيداً.
- يمكن استخدام الخبرات والمهارات التي تُكتسب من خلال تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في إعداد مشاريع لتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- يتعين وضع معايير لإدارة وتدمير المخزونات.
- يمكن توفير أفرقة تقييم بناء على طلب الدول من أجل مساعدتها في اتخاذ قرارات بشأن إدارة المخزونات واحتياجات الأمن والتدمير.
- يمكن إتاحة مرفق إقليمي أو مرفق متنقل للتدمير تموله الدول الأعضاء وإتاحته للاستخدام من قِبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو الأمم المتحدة.
- تكتسب التوعية العامة وحملات نشر الوعي أهميتها في ضمان المشاركة الكاملة من جانب الجمهور في برامج تجميع الأسلحة.
- ينبغي أن تدعم الجهود الدولية المبادرات الوطنية والمحلية.
- ينبغي تشجيع البلدان على الاستفادة من البرامج الراهنة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

- تمثل الإرادة السياسية عنصرا جوهريا في تنفيذ مشاريع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا بد أن يتحلى كبار القادة السياسيين بالالتزام المخلص باضطلاع بلادهم بمشاريع تجميع الأسلحة وتدميرها.
  - من الأهمية بمكان عند الشروع في أي جهد لتجميع الأسلحة وتدميرها ضمان التنسيق مع السلطات الوطنية ومع المنظمات الأخرى الموجودة داخل البلد، التي تكون معنية بقضايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
  - ينبغي التنسيق الوثيق بين احتياجات البلد المتلقي وقدرات البلد المانح.
  - ينبغي وضع معايير قياسية لتقدير القيمة المضافة للمشروع وفرص النجاح في تنفيذه.
  - يتعين التنسيق بين الجهود والمقاربة بين المشاريع الوطنية والإقليمية والدولية. ولا بد من التسليم بأوجه التكامل بين هذه الجهود وتطويرها.
  - لا بد من بذل جهود أكثر منهجية لفهرسة وتقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بتجميع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما يكفل عدم ضياع المعارف والخبرات.
  - يمكن أن تتضمن ولايات بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المستقبل تقديم المساعدة وتوفير المشورة التقنية للدول في تنفيذ برامج تجميع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
  - يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر إلى أبعد من مؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده في عام ٢٠٠١ وأن يعتبره مجرد بداية للعملية.
  - أن الوقت قد حان للتركيز على الكيفية التي يجري بها تنفيذ التوصيات المتعلقة بتدمير الأسلحة.
- وحيا رئيسا المؤتمر المشتركين على إسهاماتهم وأفكارهم التي قدموها في أثناء الحلقة الدراسية. وأعربا عن أملهما في أن يؤخذ كثير من هذه الأفكار بعين الاعتبار في المداولات الجارية حاليا في المحافل الأخرى التي تتناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

\* \* \*

استنتاجات الرئيس

السفير كيم ترافيك

الاجتماع الثالث لطاولة العمل المعنية بقضايا الأمن

صوفيا، ٤-٥ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠

#### الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

جرى الإعراب عن تقدير عام لالتزام ألبانيا بتدمير ١٣٠.٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالمشاركة مع الولايات المتحدة والنرويج وألمانيا. وأبدت النرويج وألمانيا التزامهما بدعم المشروع الذي انبثق عن بعثة للتقييم التقني اضطلعت بها الولايات المتحدة والنرويج.

وأبدي دعم قوي للزيارات المرتقبة من جانب بعثات التقييم التابعة للولايات المتحدة/النرويج إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلغاريا. ومن المتوقع أن تسفر هذه البعثات عن نتائج ملموسة.

ودرست الوفود إمكانية إنشاء آلية غير رسمية مخصصة تعنى بتبادل المعلومات عن الأنشطة المتصلة بالأسلحة الصغيرة. وستعود الطاولة الفرعية إلى نظر هذه الفكرة بعد تمعننها بقدر أكبر من التفصيل.